1. فيما يتعلق بالتساول رقم 1 من التقرير فان التحديات التي تحدد نطاق ومدى تتبع الأطفال واستغلالهم جنسيا هو موضوع (الوصمة الاجتماعية) والعادات والتقاليد التي تنعكس على الموعي العام بالمشكلة وان من التحولات في هذا المجال هو الاشتراك في ورش العمل والدورات والمؤتمرات المحلية والدولية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالموضوع (داخل وخارج العراق).

2. أن من عوامل الخطر والتهديد المسببة لبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا هو تعرض العراق لخطر الارهاب والذي ادى إلى انتشار هذه الظاهرة وخصوصا المناطق الحدودية التي تعرضت للعمليات الحربية ودخول عناصر ارهابية اليها.

3. أن حالات الصراع والعنف في أي بلد تخلق حالة من عدم الاستقرار والتي تجعل ذلك البلد عرضة لعمليات البيع والمتاجرة في البشر وخصوصا الأطفال، اضافة إلى مخاطر الفقر والجهل والتفكك الاسري واستغلال التطور التقني السلبي في مجال تبادل المعلومات (الانترنت) وتوظيفها في مجال الاتجار بالبشر.

4. فيما يخص الفقرة 4 نوضح مدى التزام العراق بمؤسساته المعنية بالأطار القانوني للحد من الظاهرة موضوع البحث والتي اسفر عنها صدور قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 8 لسنة 2012 والنظام رقم 7 لسنة 2017 (نظام رعاية ضحايا الاتجار بالبشر) والتي تؤكد حرص العراق على مكافحة هذه الظاهرة السلبية.

5. نجد أن القوانين أنفة الذكر قد غطت بأغلب فقراتها الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية والخدمية التي من شأنها منع استغلال الأطفال وتوفير البيئة الحمائية المؤسسية لهم بما ضمن خقوقهم الإنسانية وبالامكان تقديم الشكاوى حول حالات الاستغلال والابتزاز والمتاجرة عن طريق الاجهزة المختصة في وزارة الداخلية والشكاوي عن طريق الدار للمؤسسات القضائية المعنية.

6. لا تتوافر لدينا في الوقت الحاضر البيانات الكلفية حول الظاهرة موضوع البحث وان ما موجود يخص الاشخاص المودعين في البيت الامن.